

من يطبق احداهما فيلحقنا بضعف القطع واخرى فيها جعل فعله مفتوح
السابق لا ينبغي الاستدلال بهذه الاحاديث الثلاثة ايضا **قوله** واطلاها فلذلك
ما حرمان الاحاديث ليست على الاطلاق بل اذ خصصت كما ذكره الشرح في الامرين
الخاص والعامة لا ينبغي ان يدخل في هذا المرام **قوله** ولا متصل علم سلب الاتصال
الانقطاع ونهاية الحديث السابق ان يكون قولا كما ذكره هو دعوى الانقطاع
نشاء علم الاطلاع **قوله** اثبات عدالة الافة العلم الذي ينافي الاحتجاج بالحد
القول من قبل الحافظ العسقلاني والجلال السيوطي واضرهما في الحديث صحيح
حسبنا ان يثبتهما للرجال فانهم قد تخصصوا عن الاحاديث والافة وقصدها ^{طهر}
فما جزموا به بلزم علينا اتباعهم ومع هذا استكم على حاله الذي بطرح الفسخ التردد
وغيره في اسمعيل بن الفيزري السبدي ابو محمد الكوفي صدوق وشيخ سيف
بن هارون مقاب الحديث وشيخ سليمان بن طرخان النعماني ثقة عابد وشيخ ابي
عبد الرحمن بن مل الهندي مخضرم ثقة ثبت عابد وشيخ سلما الفارسي في ثقة
قلد كراهة العوجين المعترضين للاحتجاج ثم استدلالا احاديث التي لم يطبع

عاج الحان فضلا عن عدم التعميم **قوله** النامي لا ينبغي عليك هذا القول لا في الجواز
مطابق استكنا والاشهار في الحال فعدا تامنا تحصيل الحاصل وكذا الوجه
وهذا الذي تعرض كلام النوفى فقط ولم يتوجه على كلام الصفيح انهم
كانوا لم يثبت في جاز خرفته **قوله** فاجابه قد ذكر في نفس الفيزري اليق
عناية اذا تحقق الوقوع من باب له في مذهبنا فتوى السوال من جوابه يعنى بعد البصر
قوله بوجه التعرض ذكره محققنا على الرجوع الى الجواب عند الجمهور **قوله** الاول
الرجوع عبارة الخبير المستدل انما انظر في المعترض حيل الة وانما هو الحقيقة
قياسا على هكذا الخبر المذكور انقلب حقيقة وكما انقلب حقيقة فهو ظاهر
فالخبر المذكور ظاهر فان منع الصغرى قلنا هذا باطل لان الحقيقة تنبئ بانساقا
بعض خبر المصنف ذلك وقع في نسخة مكابرة ونظيرة الصابون **قوله** في الخبر
بعد الخبر ان الرج بالخبر الثاني هو الاول بلزم الدور وهو باطل وان الرجوع
ولا يساعده العبارة **قوله** قوله في الموضوعين وقع جوابا لقوله فان قلت من استعا
لا في الجزاء بدون الفاء كما يجوز الاضرب في وايضه وجهه انما على استعماله **قوله**